البحوث والدراسات

حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت

د. يوسف غلوم علي*
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

الملخص:

يختبر هذا البحث اتجاهات طائفتين رئيسيتين في الكويت، هما السنة والشيعة، نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد قمنا بجمع عينة عشوائية من ١٥٨١ مواطناً في عام ١٩٩٨م مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية، والشبكة الاجتماعية، والتدين، وتأثيرها على هذه الحقوق. استخدم في تحليل نتائج الدراسة تحليل معامل الارتداد. وقد أوضحت النتائج أن الفروقات في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين أثرت بشكل متباين في اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، حيث أظهرت النتائج عدم الاختلاف بين أفراد الطائفتين في اتجاهاتهم، ولكن التأثير كان أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. وهناك احتمال أن تعكس هذه النتائج تأثير الثقافة على موقع كل من الرجل والمرأة في المجتمع الكويتي.

المقدمة:

كانت أبحاث الديمقراطية حتى وقت قريب تتمحور حول الديمقراطية في الدول الغربية من دون الاهتمام بغيرها، غير أن الباحثين أخذوا في السنين الأخيرة يعطون الديمقراطية بعداً عالمياً لتنامي التحول نحو الديمقراطية في دول العالم الثالث، وبدأ هذا الاهتمام يتزايد بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد

سلم البحث في أبريل ٢٠٠٣م، وأجيز للنشر في مايو ٢٠٠٤م.

* دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، ومدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

السوفيتي عام ١٩٩١م و«زوال الشقاق الاجتماعي داخل الحضارة الغربية»[١]، وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يرتكز على الدعوة إلى الديمقراطية بديلاً من أشكال الحكم السياسي التقليدية. وبناء على هذا كله نرى أن العقد الماضي قد شهد ظهور ازدياد حركة التحول نحو الديمقراطية في كثير من الدول وبخاصة في الشرق الأوسط مثل ظاهرة الانتخابات التنافسية المبدئية أو الموسعة للهيئات التشريعية الوطنية التي برزت في كل من: الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، والسودان، وتونس، وتركيا، واليمن. كما يلاحظ الدارسون أن تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل مرتبطة ومتقاطعة مع عملية التحول إلى الديمقراطية: «لأنهما يشتركان في الاهتمام بالعتق من العبودية، وبالحرية (الشخصية والمدنية)، وحقوق الإنسان، والسلامة، والكرامة، والمساواة، والحكم الذاتي، واقتسام السلطة، والتحرير (و) التعددية»[٢]. مع ذلك ما زالت الحقوق السياسية محدودة بخاصة بالنسبة للمرأة. وعلى الرغم من أن دساتير الدول مصوغة بلغة عالمية محايدة بالنسبة إلى الجنس، بحيث تضمن للمواطنين كلهم بعض الامتيازات، فإن أياً من الدول السابقة لم تمنح المرأة حق التصويت في وقت مبكر مثل الرجل، وما زالت المرأة لا تتمتع بامتيازات المواطنة في بعض الدول.

في هذا البحث نركز على الكويت بوصفها دولة مثالاً على تلون حقوق المواطنة فيها بلون الجنس من حيث الذكورة والأنوثة، فيحق للمرأة أن تصوت وتترشح للمناصب المحلية في الوقت الذي لا يحق لها أن ترشح نفسها للبرلمان على الرغم من أن دستور الكويت يمنح الحقوق للمواطنين كافة؛ إذ يبدأ القانون الذي يحدد من يستطيع التصويت والترشيح لمنصب سياسي في الانتخابات

---

(١) محمد عمارة، حوار الحضارات: إشكالية التصادم وآفاق الحوار، حقائق ومفاهيم لا ينبغي أن تغيب. عطية الويشي، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ٢٠٠١م.

(2) Suryakusuma, J. of men and mice, of women and demons: engendering democracy in Asia. paper presented at the transition to to democracy in Asia seminar,. phuket, 28 May - 1 June.

الوطنية بما يلي «كل رجل كويتي...». ومن الثوابت السياسية التي اعترف بها أن غياب الحريات السياسية بالنسبة إلى المرأة عائق أمام التحول إلى الديمقراطية إن في الداخل وإن في الخارج. ومن مظاهر الاعتراف أن بعض الكتابات في الصحف الكويتية والتقارير الخارجية، كتقرير حقوق الإنسان في الكويت الذي تعده وزارة الخارجية الأمريكية، ترى أن غياب حقوق المرأة في الاقتراع مشكلة كبيرة(٣). ومن مظاهره أيضاً وجود جماعات نسائية منظمة في الكويت تشجع زيادة امتيازات المواطنة الممنوحة إلى المرأة(٤)، فضلاً عن وجود مثل هذه الجماعات في دول إسلامية أخرى بحسب ما يكشف عنه عدد كبير من دراسات الحالة(٥).

(3) Human rights watch (2001) human rights watch world report 2001, New York: human rights watch.

(4) Meyer, K., H. Rizzo and Y. Ali (2001) åIslam, womenís organizations and political rights for womení, pp. 111-27 in paula Nesbitt (ed). Religion and social policy for the 21st century. Walnut creek, CA: AltaMira press.

(٥) محمد المطوع، التغير القياسي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣م، العدد ٢، المجلد ٣٠، ص٣٤٧-٣٧٩.

- Abdulhadi, R. (1998) 'The Palestinian Women's autonomous movement: emergence, dynamics, and challenges' gender society 12(6): 649-74.
- Afshar, H (1996) (ed.) Women and politics in the third world. London: Routledge.
- Ammar, N.H. and L.S. Lababidy (1999) women's grassroots movements and democratization in Egypt' pp. 150-70 in J.M. Bystydzienski and J. Sekhon (eds) democratization and women's grassroots Movements. Bloomington, In: Indiana University Press.
- Barazangi, N.H. (1999) 'self-Identity as a form of democratization' pp. 129-49 in J.M.
- Mehdid, M. (1996) 'en-gendring the nation-state: women, patriarchy and politics in Algeria', pp. 78-102 in S.M. Rai and G. Lievesley (eds) women and the state: international perspectives London: taylor and francis.
- Nakanishi, H. (1998) 'power, Ideology, and women's consciousness in postrevolutionary Iran', pp. 83-100 in H.L. Bodman and N. Tohidi (eds) women in muslim societies: diversity within unity. Boulder, CO: lynne rienner.

وهدف هذا البحث هو تحديد إذا ما كانت الجماعات النسائية الكويتية متمتعة بالدعم، ويؤيدها السكان عموماً ويقبلونها. بناء على ما تشير إليه الأدبيات العلمية المتعلقة بالحركات الاجتماعية وبجماعات المصالح، يتبين أن الدعم القائم على الجماهير في القرن العشرين كان حيوياً ومهماً من أجل زيادة الحقوق المدنية وتأمين مورد اجتماعي للشعوب التي تسعى إلى تحقيق المساواة في أنحاء العالم كافة. وباستخدام بيانات المسح التي أخذناها من عينة عشوائية لواحد وثمانين وخمسمائة وألف مواطن كويتي، بحثنا في تأييد حقوق المرأة في سياق الطوائف الدينية السائدة في الكويت. فدرسنا أهمية منح حقوق المشاركة للمرأة بخصوص المكانة الاجتماعية، والشبكة الاجتماعية، والهوية الدينية في التيارات السنية والشيعية. وكنا حريصين على الاهتمام بالموارد الاجتماعية التي تحتاج إليها المجموعات الفرعية.

المواطنة القائمة على الجنس (الذكور والإناث) في الشرق الأوسط:

على الرغم من تطور دول الشرق الأوسط، ما زال مفهوم المواطنة قائماً على الجنس، وغالباً ما تربط المؤسسات الحكومية والعمليات السياسية حقوق المرأة ومزاياها بوضعها زوجة أو ابنة لمواطن ذكر فتعدها بناء على هذا عضواً معولاً من الدرجة الثانية في المجتمع[٦]. فمزايا الرفاهية الاجتماعية في فلسطين مثلاً توزع استناداً إلى المشاركة في قوة العمل، وهذا ما يجعل النساء غير العاملات يعتمدن على الرجال العاملين[٧]. كما أن ربط المزايا السياسية بعضوية الأسرة بدلاً من الأفراد يميز الكثير من دول الشرق الأوسط من الديمقراطيات الغربية الليبرالية.

---

(٦) باقر النجار، المرأة في الخليج وتحولات الحداثة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

(7) Giacaman, R., I. Jad and P. Johnson (1996) 'for the public good? Gender and social citizenship in palestine' Middle east report 26 (January-March): 11-16.

وها هي جوزيف تشير في عملها[٨] إلى أن الدولة القومية في الشرق الأوسط هي الساحة التي تكسب أو تخسر فيها المرأة حماية قانونية وسياسية رئيسية ضد كل من مجموعات المصالح الأخرى، والمجتمعات الأبوية والجماعات غير الديمقراطية الدينية وغير الدينية. وها هي كنديوتي ترى أن عملية بناء الأمة في الإسلام قد أثرت في حقوق المرأة وفي وضعها السياسي من خلال ثلاث وسائل حددتها في ما يلي:[٩]

الأولى: ترابط الإسلام والقومية الثقافية بوصفهما قوتين مؤثرتين في المواطنة وامتيازات المرأة، حيث تعطى المرأة فيهما امتيازات لدعم سلطة الدولة وتشريعها مع بقاء الرجال، استناداً إلى مختلف تفسيرات الإسلام، محتفظين بمميزات في مجالات قوانين الزواج والطلاق والنفقة والميراث والمشاركة السياسية[١٠].

الثانية: تماسك الدولة وتعاضدها، حيث إن حكومات الشرق الأوسط تكافح من أجل تحقيق التوازن بين مصالح الجماعات العشائرية والدينية والعرقية وبين المصالح الوطنية المتجلية في التطلع إلى إعداد مجتمع حضاري وزيادة الوعي الاجتماعي ومشاركة المزيد من قطاعات السكان، ومنها المرأة، في عملية التنمية الاقتصادية. إن محاولات الدولة السيطرة على المجتمعات المحلية وتغييرها قد حققت نتائج مختلفة بخصوص سياسات الحكومة تجاه المرأة والأسرة؛ ففي تونس والمغرب والجزائر مثلاً، أثبت شراد[١١] أن تفاوتات السلطة والقوة بين الحكومات الوطنية والجماعات المحلية في أثناء الصراعات لنيل الاستقلال قد أدت إلى اختلاف في قانون الأسرة وظهور فروق كبيرة فيه.

(8) Josegh, S. (1996) 'gender and citizenship in the middle eastern stated', middle east report 26 (January-March): 4-10.

(9) Kandiyoti, D. (1991) 'women, Islam and the state', middle east report 21 (November-December): 9-14.

(10) Faqir, F. (1997) 'engendering democracy and Islam in the arab world' third world quarterly 18(1): 165-74.

(11) Charrad, M. (1990) 'state and gender in the Maghrib' middle east rerort 20 (March-April): 19-24.

الثالثة: الضغوط الدولية، حيث يؤثر الكثير من الاتجاهات والميول في مزايا المرأة ووضعها؛ فالهجرة من أكثر الدول فقراً إلى دول الخليج الغنية بالنفط، وتدفقات النقد، والنفوذ السياسي من الخليج إلى الدول الفقيرة في مواردها أدت إلى تقوية الحركات الإسلامية في الدول الأخيرة وإلى زيادة الرقابة على سلوك المرأة وفرض القيود على حقوقها كرد فعل سائد فيها. كما أن خصخصة الاقتصادات، والتنمية الموجهة نحو زيادة الصادرات من خلال برامج التعديلات الهيكلية التي ينفذها صندوق النقد الدولي، والاستثمار في مشاريع التنمية التي تشرف عليها الوكالات الغربية المانحة أدت إلى زيادة المشاركة الدولية الكاملة في الاقتصادات المحلية، وأدت إلى زيادة مذهلة في مشاركة المرأة في قوة العمل ولا سيما في قطاعات غير نقابية وغير رسمية وفي قطاعات متدنية الأجور في سوق العمل. فضلاً عن ممارسة لوبي المرأة والتنمية التابع للأمم المتحدة ضغوطاً على الحكومات الوطنية لإدخال المرأة في مشاريع التنمية والاعتراف بدورها في الحرب ضد الفقر والأمية ومعدلات المواليد المرتفعة وإنهاء كل صور التمييز على أساس الجنس.

الرابعة: الوسيلة المحتملة التي لا توليها كنديوتي وغيرها كبير اهتمام، فهي الرأي العام الذي يشكل عنصراً مهماً في تنمية الدول الحديثة؛ فمن النادر أن يدخل أي بحث في اتجاهات مواطني الشرق الأوسط ومواقفهم من حقوق المرأة على الرغم من أن باكستر وكين[١٢] قد قاما بعمل وطني شامل عبر الأمم حين درسا اتجاهات المواطنين ومواقفهم من حريات المرأة ومن عدم المساواة بين الجنسين في الدول الصناعية، والبحث الوارد هنا يدرس انتباه الجمهور إلى مسألة منح المرأة حقوقها.

(12) Baxtet, J. and E.W. kane (1995) dependence and Independence: A Cross-National analysis of gender inequality and gender attitudes' gender & society 9(2).

الصراع من أجل حقوق المرأة:

انفجرت الحركة النسائية في العالم[١٣] منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، وشهدت السبعينيات والثمانينيات ظهور شبكات عمل نسائية إقليمية ودولية، وشبكات عمل نسائية بين الأقاليم وبين الدول[١٤]. وكان لعام المرأة العالمي بالأمم المتحدة (١٩٧٥م) وعقد المرأة أي (١٩٧٥-١٩٨٥م) دور بارز في تسهيل انتشار حركة المناورة بالمساواة بين الرجل والمرأة وتطور الحركة النسائية العالمية، كما أن المؤتمرات اللاحقة برعاية الأمم المتحدة في الثمانينيات والتسعينيات. كمؤتمر نيروبي (١٩٨٥م)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٤م)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وبخاصة محكمة المرأة في فيينا (١٩٩٤م)، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن (١٩٩٥م)، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين (١٩٩٥م) - قد عجلت من حشد المنظمات النسائية وتوحيدها حول بعض القضايا مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان وحقوق الإنجاب والفقر، والعمل[١٥]. وبعض الأمثلة على الشبكات عبر الحدود القومية الظاهرة التي تركز على قضايا المرأة تشمل بدائل التنمية لدى المرأة لعصر جديد (DAWN)، وشبكة المرأة في تنمية أوربا (WIDE)، والأخوة هي المعهد العالمي والمرأة والقانون والتنمية الدولية والمرأة التي تعيش في ظل القوانين الإسلامية (WLUML)كل هذه الشبكات شجعت على حشد جهود المرأة في أنحاء العالم كافة، وتوافقت مع التغيرات المحلية في وضع المرأة.

(13) Pelak, C.F., V. Taylor and N. Whittier (1999) Gender Movements, pp 147-75 in J. Saltzman Chafetz (ed.) Hand book of the Sociology of Gener. New York: Plenum.

(14) Miles, A. (1996) integrative feminisms: building global visions, 1960s-1990s. New York: routledge.

(15) Moghadam, V. (2000) 'transnational feminist networks: collective action in an era of globalization', international sociology 15(1) 57-85.

إن زيادة عدد النساء المتعلمات والعاملات والمتحركات ذوات الوعي السياسي قد أدت منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى تسهيل زيادة المنظمات النسائية العالمية، وهذا ما حدث فعلاً في الشرق الأوسط بخاصة، حيث فتح التحديث والتعليم والتوظيف باب الفرص للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية وغيَّر بعضاً من أنشطة المرأة ومهنها تغييراً كلياً، فضلاً عن كون القوانين الجديدة والشبكات العالمية أدت إلى تقوية المنظمات النسائية والديمقراطية في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق زيادة صلاحياتها وإضفاء الشرعية على وجودها وتزويدها بإمكانات الوصول إلى المنظمات الدولية؛ ففي الكويت مثلاً ترتبط المنظمات النسائية بحركة المرأة الدولية وبالجماعات الإقليمية المنظمة، فتشارك جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية الكويتية – وهي أقدم منظمة نسائية في الكويت – في كل من مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات العربية التي تخص المرأة منذ منتصف السبيعينيات(١٦). فشاركت أخيراً كلاً من جماعات المرأة العلمانية والمرأة الإسلامية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م على الرغم من أنها لم تكن متفقة كل الاتفاق مع جماعات المساواة بين الجنسين حول جملة من القضايا كالإجهاض، وحقوق الشواذ والحرية الجنسية(١٧).

ويشير علماء حركة المساواة العالمية بين الرجل والمرأة إلى أن جماعات المناداة بالمساواة ومنظمات المرأة تركز على قضايا قومية أو محلية على الرغم من أنها تفكر بصورة أكثر عالمية، ونتيجة للعمل المتشابك ونتيجة للمشاركة في المؤتمرات الدولية، أصبحت توسعة الحقوق السياسية للمرأة في الكويت مثلاً بارزة على المستوى الوطني حين منح الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر

(16) Al-Mughni, H. (1993) women in Kuwait: the politics of gender. London: saqi books.

(17) Al-Mughni, H. (1997) 'from gender equality to female subjugation: the changing agenda of women's groups in Kuwait' pp. 195-209 in D. chatty and A. Rabo (eds) organizing women: formal and informal women's groups in the middle east. New York.

الصباح المرأة الحق في التصويت والترشيح للبرلمان عام ٢٠٠٣م بموجب مرسوم صدر في مايو ١٩٩٩م.

في نوفمبر ١٩٩٩م رفض البرلمان المرسوم مرتين بفارق ضئيل في الأصوات. وفي يوليو ٢٠٠٠م رفضت المحكمة الدستورية أربع دعاوى طعنت في دستورية الحظر على تصويت المرأة في قانون الانتخاب، وبدءاً من ٢٠٠١م، صوَّت البرلمان على مسودات تعديل متعددة لمنح المرأة الحق في التصويت ولا للترشيح في البرلمان(١٨).

وعلى الرغم من انقسام المنظمات النسائية حول وجوب زيادة حقوق المرأة السياسية وعدمه، ترى مجموعة أساسية من اتحادات المرأة المهنية، كجمعية المرأة الثقافية والاجتماعية، ونادي الفتاة وجماعة الشيعة الاجتماعية والثقافية، أن الوضع السياسي بحاجة إلى اهتمام المرأة به. وتشارك هذه المجموعة الأساسية سياسياً في الصراع من أجل نيل الحريات السياسية، ولهذا فقد أقامت جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية تحالفات مع منظمات كويتية أخرى كجمعية الخريجين، ولجنة الاقتصاديين، وجمعية المحامين، فضلاً عن إقامة علاقة وثيقة مع حركة المرأة الدولية من خلال مشاركتها في مؤتمرات المرأة تحت رعاية الأمم المتحدة واحتلالها موقع الريادة في العمل الإقليمي الجماعي عن طريق تأسيس لجنة تنسيق المرأة للخليج وشبه الجزيرة العربية لرعاية المؤتمرات وتنسيق أنشطة الجماعات النسائية بهدف إتاحة الفرص للمرأة لكي تشارك في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الخليج(١٩).

غير أن السؤال الذي ما زال قائماً هو: هل ستجد حريات المرأة السياسية مصادر داعمة لها بين مواطني الكويت عامة بوصفها موارد للناشطات عندما

(18) Human rights watch (2001) human rights watch world report 2001. New York: human rights watch

(19) Rizzo, H. (2000) ' islam, democracy and the status of women: the case of Kuwait', PhD thesis, columbus, OH: ohio state university.

يصوت البرلمان على هذه المسألة مرة أخرى؟ وهذا السؤال هو وليد كثير من الأبحاث التي دارت في فلك الحركات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية وأكدت أهمية العمل الشعبي في هذا المجال.

أهمية الدعم الواسع:

تشير الأدبيات العلمية التي تناولت مجموعات المصالح والحركات الاجتماعية منذ وقت طويل إلى أهمية إعداد قواعد عريضة للدعم الشعبي وأهمية إقامة تحالفات لدعم جداول أعمال السياسة وبخاصة في حالات تنافس مجموعات المصالح أو تعارضها، وها هو جناكي[٢٠] يقول في هذا المقام:

«إذا ما لقيت مواقف الجماعات في مسألة ما معارضة قوية من قبل مصالح منظمة أخرى، فإن هذه الجماعات قد تجد من المفيد إبراز مظهر دعم أكبر لمواقفها؛ لأن التحالفات توفر وسيلة لإظهار دعم أكبر لقضية أو مصلحة ما وتوفر طريقة لتحرك المجموعات تجاه نجاح المعارضين في توسعة شروط النقاش والجدال حول إحدى المسائل».

ويضاف إلى هذا أن أصحاب نظريات الحركة الاجتماعية؛ الذين يقدمون حججاً لحشد الموارد يعلنون أن نشاط الحركة هو النتيجة المباشرة للتخطيط الدولي؛ ولهذا يهدف قادة المنظمات إلى غرس وتهذيب الموارد التي تضمن استمرار جماعتهم ونموها، وتشكل المنظمات تحالفات فيما بينها عندما يكون هناك احتمال لتحقيق منافع كبيرة من التعاون، أو عندما يكون هناك تهديد بحدوث خسائر كبيرة من دونه[٢١]. ومن هنا تهدف إلى الشرعية والتأييد الشعبي لقضيتها أيضاً[٢٢].

(20) Hajnacki, M. (1997) 'Interest groups' decision to join alliances or work alone', american journal of political science 41 (1): 61-87.

(21) Hathaway, W, and S.S. Meyer (1993) 'competition and cooperation in social movement coalitions: Lobbying for peace in the 1980s', derkeley journal of sociology 38: 157-83.

(22) Giugni, M.G. (1998) 'Was it worth the effort? The outcomes and consequences of social movements' annual review of sociology 24: 371-93.

وفي الشرق الأوسط تلقى الجماعات النسائية المناصرة لزيادة حقوق المرأة معارضة من الجماعات غير المناصرة لذلك، ويبحث كل جانب عن الدعم الشعبي لموقفه والاندماج مع الجماعات المتبنية لمواقف مماثلة؛ ففي الكويت مثلاً تواجه المنظمات المهنية المؤيدة لتعزيز دور المرأة السياسي معارضة من المجموعات الإسلامية والقبلية ومن المنظمات الخدمية والاجتماعية النسائية التي تعتبر منح المرأة حق المواطنة تهديداً لهويتها بوصفها زوجة وأماً.

وبناء على ما تكشف عنه الحركات النسائية في الولايات المتحدة وبريطانيا يمكن لقضايا مساواة المرأة وحريتها أن تكون سبباً في الخلاف والشقاق، بل إن المعتقدات الدينية والقيم في الحالات البريطانية والأمريكية تميز الجماعات النسائية أكثر من المكانة الاجتماعية أو السمات البنائية الاجتماعية، وتتركز الفروق في المعتقدات الدينية وآراء العالم اللاحق حول كل ما يتضمن إشباع رغبات المرأة. وأما المنادون بالمساواة بين الجنسين، فيضيفون لذلك الزواج والأطفال والحياة العائلية في الغالب؛ لأن دور المرأة في نظرهم يتجاوز حدود الأدوار والوضع التقليدي إلى أن تصل إلى حد قد يشمل فيه المشاركة في الحياة العامة والاستقلال الاقتصادي والتحكم في الإنجاب.

أما النساء المتدينات فيركزن على الوضع الشرعي للزوجة وتمتع الأم بالأولوية في تحديد الهوية والمكانة والتطبيق في المجتمع. ولهذا فإن نقص التأييد لبعض قضايا المنادين بالمساواة بين الجنسين مصدره إدراك المرأة المتدينة أن هذه القضايا تقلل من شأنها أو تهدد هويتها[٢٣].

إن الخلاف بين الجماعات النسائية المتعددة في الكويت يماثل الخلاف في بريطانيا والولايات المتحدة، ولكنه مختلف أيضاً، فهو مماثل لأن تباينات الوضع والمكانة لا تصنف الجماعات النسائية بدقة، وهو مختلف لأن كل مواطني الشرق الأوسط تقريباً معروفون بأنهم متدينون، وعلى الرغم من أن عضوات المنظمات

(23) Somerville, J. (1997) ;social movement theory, women and the question of Interests' sociology 31(4): 673-95.

النسائية في الكويت محافظات، فإنهن يحملن تفسيرات مختلفة للإسلام، الأمر الذي يؤدي إلى تباين الاتجاهات والمواقف تجاه هوية أدوار المرأة في الأسرة.

وهكذا تلقى حركة الحقوق السياسية دعماً ومعارضة من الجماعات النسائية الإسلامية التي تشكل تحالفات، وفي ضوء تنظيم المعارضة وشرعيتها، تزداد الحاجة إلى دعم شعبي بخصوص أولئك الذين يرغبون في منح المرأة المواطنة. والسؤال هنا: ما المجموعات الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تدعم مؤسسة حقوق المرأة وتؤيدها في الكويت عامة؟

مصادر الدعم المحتملة:

تتمايز المجموعات البنائية الاجتماعية الفرعية في الشرق الأوسط بحسب الوضع الاجتماعي والدين والشبكة الاجتماعية، وفي هذا البحث نناقش بصورة إمبريقية الارتباط بين تأييد حقوق المرأة ودعمها وبين عضويتها في هذه المجموعات الفرعية، ولدى إعداد الافتراضات المرتبطة بالوضع الاجتماعي والشبكات الاجتماعية اعتمدنا على الأدبيات الخاصة بالحشد السياسي والمشاركة السياسية. وأما الافتراضات المرتبطة بالسياق الثقافي فقد اعتمدنا فيها على الأدبيات الخاصة بالإسلام والديمقراطية، على حين درسنا الافتراضات المرتبطة بكل من البناء والثقافة باستخدام متغيرات تعكس هذا البناء والثقافة في الكويت.

المكانة:

تفيد الأبحاث المأخوذة من الأدبيات الخاصة بالمشاركة السياسية بأن المكانة الاجتماعية والسمات الديموغرافية، كالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسن، تشكل عوامل مهمة ومحددة للاتجاهات والمواقف السياسية والنشاط السياسي، وتفيد أيضاً أن في الكويت فئتين رئيسيتين من المواطنة؛ فيتمتع مواطنو الفئة الأولى بمكانة اجتماعية أعلى في الوقت الذي يتمتع فيه كثير من مواطني الفئة الثانية بالحق في الترشيح للانتخابات الوطنية أو المحلية. كما أن فئة المواطنة تحدد الدخل؛ وعليه فإن الدخل أقل تبايناً وأقل ارتباطاً بالمهنة مما

هي عليه الحال في الدول الغربية؛ فالتعليم أفضل مؤشر إلى المكانة الاجتماعية، كما أن السكن يصور الاختلافات والفروق العرقية؛ فالمواطنون الذين يعيشون في مدينة الكويت يتمتعون بفرص ومزايا اقتصادية وسياسية أكثر من أولئك الذين يعيشون خارج المدينة.

ونظراً لكون المجموعات المتمتعة بالفرص والموارد تريد عادة حماية امتيازاتها، فإننا نتوقع أن يعارض المواطنون الأكبر سناً من الفئة الأولى ومن الحضريين ومن هؤلاء الذين يحملون مؤهلات علمية عالية منح المرأة حقوقاً سياسية.

وفي الوقت الذي تريد فيه النخبة الليبرالية العلمانية أن تحافظ على الوضع الراهن لكي تحافظ على استحقاقاتها الطبقية في الكويت، كما هو واضح من الأبحاث القديمة، فإن بعض المجموعات العلمانية والليبرالية الحضرية المثقفة تخشى من أنها قد تفقد قوتها السياسية إذا حصلت المرأة على المزيد من حقوقها السياسية لأن الإسلاميين والقبليين من المناطق غير الحضرية، لديهم عدد أكبر من الزوجات، ولديهم نفوذ أكبر على زوجاتهم، كما أن المجموعات المتمتعة بمميزات قلقة، تخشى من فقدان العلمانيين الليبراليين لمقاعدهم في البرلمان إذا دخلت النساء ذات الميول المحافظة في الساحة السياسية(٢٤).

وبناء على أدبيات المشاركة السياسية فإن توقعاتنا وتقديراتنا بخصوص الجنس غير فاصلة وتزداد صفتها هذه أكثر بسبب التعقيدات المذهبية، وبما أن التقسيمات على أساس الإيديولوجيا السياسية والدينية والولاء للأسرة والعشيرة هي التي تحدد الاختلافات والفروق بين الرجل والمرأة في الكويت – كما هو الأمر في الأماكن الأخرى – فإننا لا نستطيع أن نفترض أن المرأة تؤيد الحصول على

(24) Tetreault, M.A. and H. al-Mughni (2000) 'from subjects to citizens: women and the nation in Kuwait', pp. 143-63 in S. Ranchod-Nilsson and M.A. Tetreault (eds) women, states and nationalism: At home in the Nation? New York: routledge.

المزيد من الحقوق السياسية أكثر مما يفعل الرجال، وعلى الرغم من أن مجموعة من المنظمات النسائية المهنية تعمل من أجل نيل الحقوق السياسية، فإن هذه المجموعة لا تلقى الدعم من كل النساء والجماعات النسائية في ذلك.

ففي أوائل القرن العشرين، كان المفكرون أمثال قاسم أمين وجورج حنا وطه حسين، الذين تلقوا تعليمهم في الغرب وتأثروا بأهداف الاستقلال والقومية العربية[٢٥] هم أول المنادين بتحرير المرأة العربية.

ومنذ الخمسينيات، قام الرجال الكويتيون الذين ينتمون إلى عائلات تجارية بارزة، وأغلبهم من السنة الذين تلقوا تعليمهم في الخارج وتأثروا بأعمال القوميين والمفكرين العرب، بقيادة حملة للحصول على حقوق المرأة، وينتمي كثير من هؤلاء إلى منظمات قومية ترى حقوق المرأة طريقاً يؤدي إلى تقدم العرب واستقلالهم حتى ولو كانوا لا يؤيدون شخصياً المساواة التامة بين الجنسين أو حق تقرير المصير[٢٦].

ومن جانب آخر يعارض الرجال أصحاب بعض الانتماءات الدينية والقبلية منح المرأة المزيد من الحقوق. ونظراً لكون مجموعات، إن من الرجال وإن من النساء، تؤيد وتعارض التغيير بسبب ولاءات مذهبية وغيرها، فإننا سوف نبحث في الجنس مع العلم بأن المؤيدين يمكن أن يكونوا نساءً أو رجالاً.

الشبكة الاجتماعية:

إن البحث في حشد الموارد والمشاركة السياسية أظهر أهمية الشبكات بين الشخصية والمنظمات الرسمية للمشاركة السياسية، وعلى سبيل التضمين، للمواقف المؤثرة بشأن المشاركة السياسية للآخرين، تشكل المنظمات التطوعية والجماعات الرسمية وغير الرسمية الأخرى في الدول الإسلامية شبكات مهمة

(25) Zeidan, J.T. (1995) Arab Women Novelists: Formative Years and beyond. Albany, NY: State University of New york Press.

(26) Al-Mughni, H. (1993) women in Kuwait: the politics of gender. London: saqi books.

للأفراد، وبخاصة في مجال تشكيل الآراء حول المسائل الاجتماعية والسياسية[٢٧]، وتتشكل الآراء أيضاً من خلال تقارير الشؤون السياسية والحكومية والأحداث الجارية وآراء المحررين الصحفيين في وسائل الإعلام. وبوجه عام تسهم وسائل الإعلام في تشكيل روابط الشبكات الرسمية وغير الرسمية والاهتمام بالمواقف السياسية ومع هذا تنتج مواقف مختلفة من روابط مختلفة.

لقد بحثنا البيانات الخاصة بانتماء أفراد العينة إلى الشبكات الرسمية أو غير الرسمية ومدى اهتمامهم بالإعلام، وبخاصة الإعلام الغربي، ولسوء الحظ لا يحتوي مسح الكويت البيانات اللازمة لربط الأفكار التي تنادي بها مجموعات محددة وتنادي بها وسائل إعلام معينة تحمل باتجاهات الأفراد ومواقفهم. ونتوقع أن يتبنى أولئك الذين يتابعون وسائل الإعلام مواقف أكثر شمولاً تجاه المرأة بسبب ازدياد تعرضهم لمسائل التحول إلى الديمقراطية، ولم نكتف بدراسة البيانات السابقة بل درسنا روابط الشبكة الطائفية أيضاً.

إن مدارس الفكر والتفسير الإسلامي المختلفة الموجودة في مختلف المناطق الجغرافية تتبنى اتجاهات ومواقف مختلفة تجاه مكانة المرأة في المجتمع. ففيما يخص السنة في الكويت يتبع بعضهم المدرسة الفقهية السلفية (نجد) التي تؤمن بوجوب فصل المرأة عن الحياة العامة اجتماعياً وسياسياً، ويتبع آخرون المدرسة الفقهية المصرية (الأزهر) أو النظرة العامة للإخوان المسلمين، التي تؤمن بوجوب مشاركة المرأة بدرجة أكبر في الناحية السياسية. وأما بخصوص الشيعة في الكويت فيتبع بعضهم المدرسة الفقهية العراقية (النجف) التي لا تريد مشاركة المرأة السياسية، ويتبع آخرون المدرسة الفقهية الإيرانية (قم) التي تؤيد إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وبناء عليه فإننا نفترض أن الشيعة الذين يتبعون مدرسة قم يؤيدون منح المرأة الحقوق السياسية، هذا من جانب ونتوقع من جانب آخر أن السنة الذين يتبعون المذهب السلفي لن يؤيدوا إعطاء المرأة الحقوق السياسية.

(27) Ali, Y. (1989) 'Political participation in a developing nation: the case of Kuwait' PhD thesis, columbus, OH: Ohio State University.

التدين:

لقد سبق لنا أن ناقشنا فروق الوضع والمكانة بين المذاهب الدينية والاختلافات داخل كل مذهب فيما يخص الشبكات، كما بحثنا الالتزام الثقافي بالإسلام من خلال تحليل الأصولية وتحليل الممارسات الدينية؛ وبناء على ما أشار إليه جونستون[٢٨]، فإن الأديان تتمتع بجوانب متعددة مثل التميز ببعض المعتقدات وقبول تصرفات معينة، وفي علم السياسة تؤدي المكونات المختلفة للدين، في الغالب، إلى آثار مختلفة في التوجهات السياسية[٢٩]. من هنا فقد عرف إيمرسون[٣٠] «الأصولية» بأنها تشير إلى معتقدات دينية، وعرّف «التدين» بأنه يشير إلى الممارسات والتصرفات، ورأى أن الإسلام يتمتع بوسائل تمييز مفاهيمية إضافية: حيث يوجد الإسلام «الأصيل» (المثالي) والإسلام «التقليدي» و(الممارس). ولكل منهما تفسيرات مختلفة بخصوص حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع.

ومن المتوقع أن تؤدي المعتقدات الإسلامية التالية «الأصولية» إلى تأييد إدخال المرأة في السياسة، لأنها تتأثر بالإسلام الأصيل، وبما أن سنة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – تساوي الجنسين أمام الله فلا بد من معاملتهما بعدل واحترام. وبناء على ما يشير إليه العلماء المؤيدون للمساواة بين الرجل والمرأة في الشرق الأوسط[٣١] فقد كان النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – يستمع إلى آراء المرأة وأفكارها ويحترمها حتى تلك التي تتعلق بالأمور ذات الأهمية الروحانية والاجتماعية، واستمرت آراء المرأة في أهميتها، وكانت سمة للمجتمع

(28) Johnstone, R. (1992) religion in society. A sociology of religion. Englewood cliffs, NJ: Prentice-Hall.

(٢٩) سعدالدين إبراهيم، صفحات من ماضينا القريب لفهم العوامل والأسباب... التطرف الديني والسياسة، ٢٠٠٣م، القاهرة، المنار الجديد ص٣٤ إلى ٤٣.

(30) Emerson, M.O. (1996) 'through tinted glasses: religion world view, and abortion attitudes; Journal for scientific study of religion 35 (1): 41-55.

(31) Mernissi, F. (1996) women's rebellion an islamic Memory. Atlantic Highlands, NJ: Zed Books.

المسلم في السنين التي تلت وفاة الرسول مباشرة، وهذا ما يتبين من قبول إسهامات المرأة في الحديث وفي قصص حياة الرسول التي تستعمل قواعد لتنظيم السلوك الاجتماعي ومصدراً تستنبط منه الشريعة الإسلامية. ويضاف إلى هذا أن المرأة في الإسلام تعد شريكاً كفؤاً في المعصية وشخصاً كفؤاً ومستقلاً في الصلاة، الأمر الذي يضع علماء الإسلام في موقف يمكنهم من تفسير مكانة المرأة في القرآن بصورة مقبولة وفي مصلحتها(٣٢). وعلاوة على هذا ثمة دعوة واضحة في القرآن للمساواة بين الجنسين، وفي هذه الدعوة تفسير لسبب إصرار الكثير من المسلمات والمسلمين على عدم تمييز الإسلام بين الجنسين. وهم يسمعون ويقرأون رسالة مختلفة ولكنها شرعية في النصوص المقدسة عن تلك التي يسمعها صناع ومنفذو الإسلام التقليدي والغريب.

من جانب آخر قد لا يتوقع من دعاة الالتزام بالممارسات والتصرفات التقليدية (التدين) مواقف مؤيدة لحقوق المرأة؛ لأن التدين الإسلامي بنظرهم يرتبط بمواقف ثقافية محافظة ويتأثر بالإسلام التقليدي الذي يَعُدّ المرأة الجنس الأضعف، والجنسَ غير العاقل وغير المسؤول، الذي يجب أن يكون خاضعاً لسيطرة الرجل وحمايته(٣٣).

نموذج تحليل الدعم والتأييد:

وتلخيصاً لافتراضنا، نرى أن أولئك الذين يتمتعون بمزايا اجتماعية (أي مواطني الدرجة الأولى الأكبر سناً، والمثقفين والحضريين) ستكون لديهم اتجاهات ومواقف أقل قبولاً لمنح المرأة حقوق المواطنة؛ لأنها تحمي امتيازاتهم. ونرى أن كلاً من الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية والاهتمام السياسي يجب أن تؤثر بشكل إيجابي في المواقف والاتجاهات التي تخص حقوق المرأة، ونرى أيضاً أنه على الرغم من كون الروابط مع الحركات

(32) Kusha, H.R. (1990) 'minority status of women in Islam: Adebate between traditional and modern islam', Journal institute of minority affairs 11 (1): 58-72.

(٣٣) عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

الإسلامية سوف تؤدي إلى نتائج متباينة بحسب اختلاف المذهب الديني، فمن المتوقع أن يكون للمعتقدات الدينية النظرية والعملية تأثير مختلط ومتفاوت: حيث ستؤيد المعتقدات الدينية المحافظة إدخال المرأة بشكل أكثر اكتمالاً في الحياة السياسية في الوقت الذي سيعطل فيه التدين تلك الاتجاهات.

لقد حاولنا في بحثنا هذا التدليل على الفرضيات بصورة منهجية. فاستعملنا أسلوب الانحدار وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للتحليل، وقمنا باختبارات للتفاعل بوصفها خطوة تمهيدية، ثم اختبرنا تفاعل المتغيرات كافة مع المذاهب الدينية؛ لأن السنة والشيعة لديهم مواقف ثقافية واجتماعية متمايزة ومختلفة، ومن خلال هذه الاختبارات وجدنا أن هناك تفاعلات كثيرة كانت كبيرة ومهمة عند منسوب الاحتمال P = 05.، كما وجدنا أنه إلى جانب التسويف النظري، كانت هناك اختلافات كبيرة تضمن خط انحدار مختلف للسنة والشيعة.

وعلاوة على ما ذكر، قد أعددنا نموذجاً لتحليل الآثار المباشرة والوسيطة للوضع والمكانة والشبكات الاجتماعية والتدين، واستعملنا الضبط والتعديل التصاعدي، وهو أسلوب يقدم مجموعات من المتغيرات التوضيحية في النموذج مرة واحدة في كل مرة بدءاً بسمات الخلفية الاجتماعية، والأصولية والممارسات الدينية، وكان هدفنا هو بحث إذا ما كان مجموعة من المتغيرات، مثل الوضع والمكانة، ما زالت قائمة، أو إذا ما كانت إضافة مجموعة أخرى، كمتغيرات الشبكة، قد أدت إلى تلطيفها، واستعملنا في عملنا هنا بيانات من عينة عام ١٩٩٨م العشوائية المكونة من واحد وثمانين وخمسمائة وألف مواطن كويتي لاختبار الفرضيات بالنسبة للسنة والشيعة.

المسح الاجتماعي العام للكويت:

جمعت البيانات في عام ١٩٩٨م بوصفها جزءاً من مسح اجتماعي عام لإحدى وثمانين وخمسمائة وألف عائلة في الكويت اختيرت عشوائياً بحسب دفاتر التعداد السكاني من بين عدد السكان البالغ ٨٥٠,٠٠٠ مواطن، واختير أفراد العينة من هذه العائلات بشكل عشوائي لإجراء مقابلات معهم من قبل فريق يتكون من عشرة باحثين على مدار ثلاثة أشهر في شتاء ١٩٩٨م، وذلك

باستخدام طريقة جدول الاختيار لاختيار الكبار من العائلات؛ وهي الطريقة التي أعدتها كيش[٣٤] واستعملت بشكل روتيني في أخذ عينات المسح، ووجه الاهتمام الخاص لضمان إدراج السيدات صغيرات السن كافة في العينة وفي العائلات التي تقطن خارج حدود العاصمة، وتعيش في المناطق البعيدة، وحددت الوحدات العائلية، وأخذت العينات ضمن هذه الوحدات، كما أجريت مقابلات متابعة بخصوص أفراد العينة الذين كانوا غائبين لإعداد عينة كاملة، وأجريت المقابلات من قبل فريق من الباحثين الذين سبق لهم أن قاموا بمقابلات بهدف التعداد السكاني الوطني في الكويت.

لقد تضمن المسح، وعلى نحو مباشر، اتجاهات المواطنين وسلوكهم وآراءهم المتعلقة بالتغيير السياسي والاجتماعي؛ فقدم أفراد العينة معلومات وحقائق ديموغرافية عامة وخاصة بأوضاعهم في الكويت كالمعلومات المرتبطة بفئة المواطنة والمذهب الديني. وأعلنوا أيضاً عن تفضيلاتهم التي تعكس ثقافتهم السياسية وصرحوا بأنشطتهم السياسية والاجتماعية وبسلوكياتهم المرتبطة بالعمل والسلامة والصحة النفسية الاجتماعية.

لقد عكست العينة سمات سكان الكويت عموماً، وتكونت هذه العينة من ٥٣ بالمائة تقريباً من الرجال في مجتمع يشكل فيه الرجال ٥١٪ من عدد السكان، و٧٦ بالمائة من السنة في المجتمع الذي يشكل فيه السنة ٧١ بالمائة من عدد السكان، وكان متوسط عمر العينة ثلاثين سنة في المجتمع الذي يبلغ فيه متوسط عمر السكان من ١٨ سنة إلى أكبر من ٣٢ سنة، وكان ٩٠٪ من العينة من مواطني الفئة الأولى. وأفادت تقديرات المواطنة بأن أكثر من ٢٠ بالمائة هم من مواطني الفئة الثانية وقرابة ٨٠ بالمائة هم من مواطني الفئة الأولى.

قياس المتغيرات:

لقد أُعِدَّت المتغيرات كلها التي قيست بوساطة مؤشرات مختلفة من خلال طرق قياس متعددة المتغيرات، وذلك باستعمال تحاليل عوامل استكشافية، فيقيس المتغير التابع، وهو مدى الرغبة في إدخال المرأة بشكل كامل في الحياة

(34) Kish, L. (1965). Survey sampling. New york: John Wiley.

السياسية، بوساطة مقياس مكون من ثلاثة بنود لتقويم آراء أفراد العينة تجاه قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية ومدى الرغبة في شغلها لمنصب سياسي محلي والاعتقاد بأنه يجب أن تحصل المرأة على حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، وترجحت ردود المقياس من الموافقة بقوة إلى الرفض بقوة، وكان معامل ألفا ٠,٧١٩.

والمجموعات الثلاث من المتغيرات التوضيحية التي أدخلت ضمن معادلات أو نماذج الارتداد هي: المكانة، الشبكات، التدين؛ فاشتملت المكانة الاجتماعية على السن والتعليم والجنس وطبقة المواطنة والمنطقة السكنية داخل البلد، ورُمّزت السن بالسنة التي ولد فيها فرد العينة، واشتمل تعليم الفرد على عدد سنوات الدراسة. وفعّل الجنس، والإقامة في المدينة، وطبقة المواطنة بوصفها متغيرات صورية (Dummy Variables) وكانت السيدات اللاتي يسكنَّ خارج المدينة ومواطنو الطبقة الثانية هي المجموعات المرجعية.

واشتملت متغيرات الشبكة على العضوية في منظمات رسمية، وعلى التواصل مع الأسرة والأصدقاء في مناقشات عن السياسة، وعلى الاستماع لوسائل الإعلام والتأييد لإقامة دول إسلامية، ولقياس المشاركة في المنظمات الرسمية أعد متغير صوري (Dummy Variables)، وكان فيه الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في أي منظمة هم المجموعة المرجعية، وأما الروابط غير الرسمية فكانت تمثل مقياساً يتكون من ثلاثة بنود للبحث فيما لو كان أفراد العينة قد ناقشوا المسائل السياسية مع العائلة والأصدقاء أم لا، أو لو كانوا يتابعون تقارير الشؤون السياسية والحكومية بانتظام، وكان معامل ألفا ٠,٧٦.

اشتمل مقياس الوعي والاهتمام السياسي على أسئلة عن مدى قراءة أفراد العينة للجرائد والقراءة عن الشؤون العامة في المسجلات والاستماع إلى محطات الإذاعة مثل BBC وصوت أمريكا، ومشاهدة المحطات التليفزيونية مثل سي إن إن، وبي بي سي، وكان معامل ألفا الخاص بهذا المقياس يساوي ٠,٦٧. ولقياس روابط الكويتيين مع الحركات الهادفة إلى إقامة دولة إسلامية سألنا في النهاية أفراد العينة عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على ما يلي:

١ – هل يجب أن يؤيد الكويتيون الحركات الإسلامية في صراعها في السودان والجزائر؟

٢ – هل يجب أن يدعم الكويتيون الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين؟

وكان الارتباط البيني للبنود ٥٥.

واشتملت متغيرات الدين على مؤشرات تفضيل ممارسات المظهر الديني التقليدي أو التدين وعلى مقياس لقياس المعتقدات الإسلامية أو الأصولية، ولخص مقياس الأصولية الإسلامية موافقة أفراد العينة أو رفضهم كما يلي (معدل = ١ – ٥):

١ – إن مساعدة هؤلاء المحتارين بشأن الدين فرض.

٢ – إن من المهم مساعدة الأشخاص في التوعية بالدين.

٣ – يمكن أن يصبح العالم مكاناً أفضل إذا آمن الناس بآرائي الدينية.

٤ – تتفاقم مشكلات العالم لأن كثيراً من الناس يخضعون للتشكيك بشأن الدين.

٥ – يجب أن يعمل كل المسلمين معاً لمواجهة التحدي الغربي ضد الإسلام.

٦ – الإسلام لا يفصل السياسة عن الدين.

ويبلغ معامل ألفا لهذا المقياس ٠٦٨,، وقيس التدين بوساطة اتفاق أفراد العينة أو عدم اتفاقهم، مع ما يلي:

١ – يجب أن تصر العائلات على ارتداء المرأة للحجاب.

٢ – يجب أن يطلق الرجال لحاهم.

٣ – الزي الغربي عملي أكثر من الزي الشعبي.

٤ – التصويت بناء على المذهب وليس التجربة.

كانت الارتباطات بين هذه المتغيرات منخفضة، في حين كانت الارتباطات البيئية تراوح بين ٠,١٠٣ و ٠,٢٩٦، ولهذا فقد ضمنت متغيرات التدين في التحاليل على انفراد.

الجدول رقم (١)
تأثير المتغيرات المستقلة على إعطاء المرأة الحقوق السياسية في تحليل الانحدار للسنة

المتغيرات المستقلة	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	β	beta	β	beta	β	beta
المكانة						
العمر	*,٠١١ (,٠٠٤)	,٠٠٩	,٠٠٧ (,٠٠٤)	,٠٦٠	*,٠٩٩ (,٠٠٣)	,٠٧٥
المستوى التعليمي	*,٠٩٥ (,٠٣٦)	,٠٧٩	,٠٣٩ (,٠٣٦)	,٠٣٢	,٠٢٧ (,٠٣٥)	,٠٢٢
نوع الجنسية	,١٨٣ (,١٢٠)	,٠٤٤	,١٧٢ (,١١٨)	,٠٤١	,١١٩ (,١١٣)	,٠٢٩
المنطقة السكنية	*,٢٩٤ (,٠٦٨)	,١٢٦	*,٢٥٣ (,٠٦٧)	,١٠٨	*,٢٠٥ (,٠٦٤)	,٠٨٨
الجنس	*,٤١٩- (,٠٧٠)	,١٨٠-	*,٥٥٣- (,٠٧٢)	,٢٣٨-	*,٥٠٣- (,٠٦٩)	,٢١٦-
الشبكات الاجتماعية						
العضوية في الجمعيات التطوعية			,٠٨٨ (,١٠٨)	,٠٢٤	,١١٤ (,١٠٣)	,٠٣١
الارتباطات السياسية والاجتماعية غير الرسمية			,٠٥١ (,٠٤٨)	,٠٣٤	,٠٨٠ (,٠٤٧)	,٠٥٤
وسائل الإعلام			*,٤١٦ (,٠٦٢)	,٢١٧	*,٣٣٦ (,٠٦٠)	,١٧٦
تأييد الحركات الإسلامية			,٠٢١- (,٠٢٩)	,٠٢١-	,٠٥٥ (,٠٢٩)	,٠٥٣
التدين						
الهوية الإسلامية					*,٣١١- (,٠٦١)	,١٤٩-
الاعتقاد بإطالة اللحى					+,١٨٩- (,٠٢٨)	,١٩٧-
عدم الاعتقاد بالطلاق					,٠٣٢- (,٠٢٧)	,٠٣٢-
الانتخاب على أساس الطائفة وليس التجربة					+,١٠٦- (,٠٣٨)	,٠٧٧-
Constant	١,٧٩٣		١,٣٣٦		٣,٣٦٠	
R^2	,٠٥٨		,١٠٩		,١٩٠	
N	١١٣٠		١١٣٠		١١٣٠	

* p < .05, two-tailed

** p < .001, one-tailed

الجدول رقم (٢)
تأثير المتغيرات المستقلة على إعطاء المرأة الحقوق السياسية في تحليل الانحدار المتعدد للشيعة

المتغيرات المستقلة	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	β	beta	β	beta	β	beta
المكانة						
العمر	,٠١١		,٠٠٥		,٠٠٥	
	(,٠٠٦)	,١٠٣	(,٠٠٦)	,٠٥٠	(,٠٠٦)	,٠٤٨
المستوى التعليمي	*,١٣٧		,٠٤٠		,٠٤١	
	(,٠٧٠)	,١٠٥	(,٠٧٠)	,٠٣١	(,٠٧١)	,٠٣١
نوع الجنسية	,١٥١-		,١١٤-		,١٣٢-	
	(,١٩١)	-,٠٤٢	(,١٨٨)	-,٠٣١	(,١٨٨)	,٠٣٦
المنطقة السكنية	*,٣٠٤		*,٣٠١		*,٢٨٠	
	(,١٤١)	,١١٥	(,١٣٦)	,١١٤	(,١٣٦)	,١٠٦
الجنس	,١٩٢-		*,٣٣٥-		*,٣٢٤-	
	(,١٢٦)	-,٠٨٤	(,١٢٦)	-,١٤٧	(,١٢٥)	-,١٤٢
الشبكات الاجتماعية						
العضوية في الجمعيات التطوعية			*,٤٠٩		*,٣٧٧	
			(,١٧٩)	,١٢٢	(,١٧٨)	,١١٣
الارتباطات السياسية والاجتماعية غير الرسمية			*,١٦٤		*,١٨٧	
			(,٠٨٣)	,١١٤	(,٠٨٥)	,١٢٩
وسائل الإعلام			*,٢٤٠		,١٧٠	
			(,١٠٤)	,١٣٩	(,١٠٦)	,٠٩٩
تأييد الحركات الإسلامية			,١٠٠		*,١٥٦	
			(,٠٥٢)	,٠٩٩	(,٠٥٦)	,١٥٤
التدين						
الهوية الإسلامية					,١٠٦-	
					(,١١٧)	-,٠٥٢
الاعتقاد بإطالة اللحى					-,١١٨+	
					(,٠٥١)	-,١٣٠
عدم الاعتقاد بالطلاق					,٠١٣-	
					(,٠٥٠)	-,٠١٤
الانتخاب على أساس الطائفة وليس التجربة					,٠٥٢-	
					(,٠٧٥)	-,٠٣٦
Constant	٢,٢٢٣		١,٦٣٨		٢,٤٦٢	
R^2	,٠٣٧		,١١١		,١٣٤	
N	٣٦١		٣٦١		٣٦١	

* p < .05, two-tailed

** p < .001, one-tailed

البناء الاجتماعي والبيئات الثقافية الملائمة لتأييد حقوق المرأة السياسية:

إن تحليل ارتداد المربعات الصغرى العادية (OLS) قد قَدَّم للنماذج أو المعادلات في الجدول (١) والجدول (٢) مجموعات من المتغيرات للسنة أولاً ثم للشيعة ثانياً، لتعريف البناء الاجتماعي والبيئة الثقافية الملائمة للدعم المحتمل لحقوق المرأة؛ فالجدول (١) يقدم نتائج أسلوب الانحدار للسنة، ويوضح النموذج الأول أثراً مختلطاً للمكانة؛ فالسنة الأكبر سناً والأكثر تعليماً والذين يعيشون داخل العاصمة أو في المناطق المحيطة بها كانوا أكثر تأييداً لإعطاء المرأة حقوقها السياسية. لقد كان النساء، بشكل ملحوظ، أكثر دعماً للحقوق السياسية للمرأة من الرجال السنة، ومن المحتمل أن يكون السبب هو كسب امتيازات أخرى للمرأة إلى جانب الامتيازات الموجودة كالتعليم والعمل. فالنساء في العاصمة والمناطق المحيطة بها ومنذ البداية كُنَّ أكثر مطالبةً بحقوق المرأة ولا سيما السياسية منها. ويرجع السبب في ذلك إلى تعرض النساء على نحو متواتر للكثير من وسائل الحداثة وبشكل متكرر عن طريق الأسرة واللقاءات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

وفي النموذج الثاني أضيفت مقاييس الشبكات الاجتماعية، ولم يقل أثر المكانة عن طريق إضافة الشبكة الاجتماعية. وكما سبق التنبؤ فقد دعم السنة الذين يستمعون إلى وسائل الإعلام المختلفة حقوق المرأة السياسية. وهذه العلاقة الإيجابية كانت نتاج كون هؤلاء السنة تعرضوا للأفكار الحديثة، وبخاصة المتعلقة بحقوق المرأة عن طريق الإعلام الداخلي والخارجي.

وقدم النموذج الثالث المتغيرات الدينية النظرية منها والعملية، ولم يقلل متغير الدين أثر المتغيرات المتعلقة بالمكانة، ولم يؤثر أيضاً في روابط الشبكة الاجتماعية. لقد كان أثر الدين قوياً جداً، حيث ظهرت المفاجأة في R^2 من ٠٥٨, إلى ١٩٠, وكانت المعتقدات والممارسات الدينية مؤشرات مهمة. وكما توقعنا لم يدعم المستجيبون حقوق المرأة السياسية. ومن المؤكد أن دور المدرسة الدينية المتمثلة بالمدرسة النجدية كان قوياً في اتجاهات المستجيبين لرفضها هذه الحقوق على أساس أنها تتعارض مع الدين الإسلامي الحنيف، وتدل النتائج على

أن الأفراد الداعمين المحتملين لتوسعة الحقوق السياسية للمرأة هم السنة الراشدون الذين يستمعون إلى الإعلام باستمرار، على حين أن الرافضين لهذه الحقوق هم من السنة الشباب ذوي الهوية الإسلامية الأصولية.

ويقدم الجدول (٢) نتائج تحليل معامل الارتداد (OLS) للمستجيبين من الشيعة، ويعرض مجموعة من المتغيرات المستقلة كالمكانة والشبكة الاجتماعية والتدين من خلال تعديل مستمر، وكانت المعادلة الأولى قد درست تأثير المكانة في إعطاء المرأة الحقوق السياسية، وبالنتيجة نفسها كان الشيعة الأكثر تعلماً الذين يعيشون في العاصمة أو المناطق المحيطة بها أكثر تأييداً لإعطاء المرأة الحقوق السياسية، ومن المحتمل أن تعود الأسباب إلى إحساس الشيعة بأن أي تأييد للمشاركة هو في الواقع في مصلحة الشيعة بوصفهم أقلية من المنظور البعيد. فقد لاحظ العلماء الذين يدرسون الحركات الاجتماعية منذ فترة طويلة أن الأشخاص الذين لا يتحلون بمزايا بناءة غالباً ما تكون لهم آراء إيجابية تجاه تغيير الوضع، ويمكن حشدهم للعمل على التغيير.

وفي النموذج الثاني أضيفت مقاييس الشبكات الاجتماعية، ولم يقل أثره بوساطة روابط الشبكة الاجتماعية التي كانت عاملاً محدداً مهماً فيما يخص حقهم. وكما سبق التنبؤ، فإن النساء الشيعة اللاتي ينتمين إلى الجمعيات والمنظمات الطوعية ولَهُنَّ ارتباطات سياسية واجتماعية غير رسمية ويتابعن وسائل الإعلام ويقفن مع الحركات الإسلامية قد أيدن حقوق المرأة السياسية. وتدل هذه النتائج على أن النساء الشيعة، عن طريق الانتساب إلى مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والانفتاح على الحركات الإسلامية، يؤيدن إعطاء المرأة الحقوق السياسية. والأكثر احتمالاً أنهن، بسبب وضعهن في الكويت كأقلية مذهبية، ليس لديهن العديد من الامتيازات ليحمينها ولديهنَّ أشياء أقل ليفقدنها بل ربما ليس هناك شيء ليخسرنه عن طريق إدخال المرأة بشكل أكبر في السياسة، كما أنه من المحتمل أن هذه المواقف قد تأثرت بالمدرسة الفكرية الإيرانية التي تدعم فكرة دولة تشارك فيها المرأة سياسياً، وتدعم الحشد المستمر لسيطرة الإسلام (جيرامي ١٩٩٤م).

الحلفاء المتوقعون ومواردهم:

ومع تنمية الشرق الأوسط، لم يكن توسع الحقوق السياسية منتظماً، وفي الغالب لم يشمل المرأة بشكل كلي أو جزئي، غير أن هذا الاستثناء قد تعارض بمرور الزمن مع المرأة في التعليم والتعيين والتنقل والنشاط السياسي، وفي ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، أصبحت النساء منظمات أكثر حول الموضوعات السياسية، حيث التقت ممثلاتهن في مؤتمرات الأمم المتحدة وناقشن القضايا البيئية وحقوق الإنسان والفقر والتوظيف.

ولقد تطورت شبكات المرأة الدولية لتتناول موضوع الاهتمام العام، وزاد حجم المنظمات النسائية وعددها بدءاً من سبعينيات القرن الماضي وما بعد، وتمددت شرعيتها لتناول موضوعات سياسية، ولم تأت المساواة بعد ذلك تلقائياً. فها هي المنظمات قد طورت شبكات من العلاقات مع الجمعيات الرسمية من الجامعيين والاقتصاديين والمحامين وما شابه، وكثفت من علاقاتها مع المنظمات الأخرى حول العالم وفي الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وبالمقابل قام بحث الحركة الاجتماعية وجماعات المصلحة بتوثيق كيفية استثمار تطوير التنظيم الداخلي والربط بشبكات، وأكد أن الجماعات تحتاج إلى دعم شعبي وشرعية عامة للمضي إلى الأمام، ويحتسب الباحثون الذين يركزون على تعبئة الموارد فوائد الارتباط بأشخاص لديهم امتيازات وروابط مع منظمات متعاطفة ومع القيمة الثقافية والاجتماعية في المجتمع.

وفي هذا البحث قمنا بالتحقيق في الدعم الشعبي حيال تمديد حقوق المرأة فعثرنا على جماعات فرعية متعاطفة، قد تقدم العون للجماعات النشطة بشكل أكبر مما تقدمه للجماعات الشرعية، وعثرنا كذلك على مجموعات تعارض التغيير.

وأظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين السنة والشيعة في اتجاهاتهم نحو إعطاء المرأة الحقوق السياسية؛ لأن تأييد المرأة قد جاء من كلتا الطائفتين، أما الاختلاف فقد كان بين أفراد الطائفة الواحدة؛ فالنساء السنة الراشدات اللاتي يعشن في العاصمة وفي المناطق المحيطة بها ويتابعن وسائل

الإعلام المختلفة يدعمن حقوق المرأة، والنساء اللاتي يعشن في العاصمة يتمتعن بتفوق ثقافي على النساء خارج العاصمة. والعاصمة في كل دولة تُعَدُّ مركزاً سياسياً وثقافياً واجتماعياً فتؤثر في اتجاهات الناس على عكس المناطق البعيدة عنها؛ ولذلك فإن المرأة التي تعيش في العاصمة تمر بعملية التنشئة السياسية أكثر من مثيلاتها في المناطق الأخرى؛ فهي تتعرض يومياً لوسائل الإعلام المختلفة والمناقشات في القضايا مع الأسرة والآخرين، وهذا سوف يترك أثراً بارزاً في وعي المرأة وثقافتها. والنتيجة النهائية هي التأثير في توجهات النساء فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية.

إن موارد السنة الثقافية مع منح المرأة امتيازات إضافية عديدة مثل التقدير والدستورية والسيطرة، وإن مواردهم البنائية ذات أهمية كبيرة؛ لأنهم يحتفظون بجمعيات ومؤسسات ذات قيادة تنفيذية على مستوى المجتمع. وعلاوة على كل ما تقدم فقد وجدت ماير (١٩٩٨م) أن الراشدات من النساء السنة اللاتي كن عضوات في الجمعيات الخيرية والثقافية نشطات سياسياً، ويعددن من الموارد المهمة في تأييد إعطاء المرأة الحقوق السياسية.

وثمة مجموعة أخرى منظمة ومتعاطفة تشتمل على أشخاص أقل عدداً وهم الشيعة، فالنساء الشيعة اللاتي يعشن في العاصمة وفي المناطق المحيطة بها ويتابعن وسائل الإعلام المختلفة ويناقشن القضايا السياسية مع الآخرين ومع عضوات الجمعيات التطوعية ويؤيدن الحركات الإسلامية أكثرهن تأييداً لإعطاء المرأة الحقوق السياسية. فعدم وجود جمعيات طوعية خاصة بالشيعة كان السبب في انتسابهن إلى الجمعيات ذات التوجه الليبرالي التي تؤيد في الأصل إعطاء المرأة الحقوق السياسية. كما أن لوسائل الإعلام، ولا سيما الغربية منها، دوراً متميزاً في إيجاد الوعي لدى المواطنين بخصوص حقوق المرأة السياسية. ومن المحتمل أن تكون قد أثرت بشكل ملحوظ في اتجاهات النساء الشيعة في هذه القضية. كما أن لتأييد الحركات الإسلامية ودعمها دوراً بارزاً لدى النساء الشيعة فيما يتعلق بإعطاء المرأة حقوقها السياسية، والأرجح أنهن في هذه القضية يتبعْنَ مدرسة قم الفكرية.

ولهذا فإن النساء الشيعة الراشدات اللاتي ينتمين إلى منظمات طوعية ويتابعن القضايا السياسية المختلفة ولديهن شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاجتماعية مع المنظمات داخل الكويت وخارجها يشكلن مصدراً كبيراً من مصادر التأييد لزيادة حقوق المرأة ولا سيما السياسية منها.

إن رفض النساء السنة الأصغر سناً إعطاء المرأة الحقوق السياسية مؤشر على دور الجماعات السياسية الدينية المختلفة وبخاصة المرتبطة بالمدرسة النجدية للفكر الإسلامي في تأثيرها في توجهات هذه المجموعة، وهذا ما كان واضحاً لدى استخدام مقياس الأصولية الإسلامية، حيث لم توافق هذه المجموعة على إعطاء المرأة الحقوق السياسية لأنها تؤكد دور الأصولية في تكوين شخصية المرأة السنية الكويتية تجاه حقوق المرأة بعامة والحقوق السياسية بخاصة؛ وذلك لأن أصحاب تلك المدرسة يعتقدون «أن عملية المشاركة السياسية عملية غير مقبولة دينياً؛ لأن البرلمان يمثل مؤسسة تشريعية قيادية وأن المرأة تفتقد الولاية العامة، وأنه لا يوجد في الكتاب والسنة ما يسوغ أي حق في الولاية العامة، والواجب الشرعي أن تكون القوامة للرجال دون النساء، ولا يجوز إقحام المرأة في المعركة السياسية وأن لا حق سياسياً للمرأة ولا واجب عليها دخول البرلمان».

وبالمقابل لم تكن الأصولية الإسلامية عند الشيعة مؤثرة في زيادة إعطاء المرأة الحقوق السياسية. في هذا دليل على أن العوامل المؤثرة في توجهات الشيعة نحو حقوق المرأة السياسية أكثر ارتباطاً بالمؤسسات الطوعية وأجهزة الإعلام المختلفة التي تعد من مؤسسات الحداثة.

وفي الختام نستطيع القول إن الجماعات النسائية من السنة والشيعة اللاتي يعشن في العاصمة ولديهن مستوى تعليمي جيد، ويتابعن أجهزة الإعلام المختلفة يمكن تعبئتهن مصادر للدفع نحو إعطاء المرأة الحقوق السياسية. كما نستطيع القول: إن هذه النتائج تدل أيضاً على أن الحداثة المتمثلة في التعليم والتحضر لها دور كبير في القضايا والموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- باقر النجار، «المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة»، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.
- سعد الدين إبراهيم، «صفحات من ماضينا القريب لفهم العوامل والأسباب... التطرف الديني والسياسة»، المنار الجديد، ٢٠٠٣م، ص٣٤ إلى ٤٣ القاهرة.
- عبدالرحمن عبدالخالق ٢٠٠٣م، جريدة الوطن، ٩/١١/٢٠٠٣م.
- عبدالملك بن هشام ١٩٩٤م، السيرة النبوية، دار الفكر.
- محمد عمارة، «حوار الحضارات: إشكالية التصادم وآفاق الحوار. حقائق ومفاهيم لا ينبغي أن تغيب»، عطية الويشي، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ٢٠٠١م.
- محمد المطوع، «التغير القيامي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد، ٢٠٠٢م، ٣٠، ص ٣٤٧ إلى ٣٧٩.
- ناهد رمزي، «المرأة العربية والعمل»: الواقع والآفاق، دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣، المجلد الثلاثون، ٢٠٠٢م، ص٥٧٩ إلى ٦٠٧.
- يعقوب يوسف الكندري، «الديوانية الكويتية: دورها الاجتماعي والسياسي» مطابع دار البلاغ، الكويت، ٢٠٠٢م.
- يوسف علي، «تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٩٦م.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Abdulhadi, R. (1998) åThe Palestinian Womenís Autonomous Movement: Emergence, dynamics, and Challengesí, Gender & Society 12(6): 649-74.
- Afshar, H. (1996) åWomen and Politics of Fundamentalism in Iraní, pp. 121-141 in H. Afshar (ed.) Women and Politics in The Third World. London: Routledge.
- Ali, Y. (1989) åPolitical Participation in a Developing Nation: The Case of Kuwaití PhD thesis, Columbus, OH: Ohio State University.
- Al-Mughni, H. (1993) Women in Kuwait: The Politics of Gender. London: Saqi Books.
- Al-Mughni, H. (1997) åFrom Gender Equality to Female Subjugation: The Changing Agenda of Womenís Groups in Kuwaití pp. 195-209 in D. Chatty and A. Rabo (eds) Organizing Women: Formal and Informal Womenís Groups in the Middle East. New York: Berg.
- Ammar, N.H. and L.S. Lababidy (1999) Womenís Grassroots Movements and Democratization in Egyptí pp. 150-70 in J.M. by Stydzienski and J. Sekhon (eds) Democratization and Womenís Grassroots Movements. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Barazangi, N.H. (1999) åSelf-Identity as a Form of Democratizationí pp. 129-49 in J.M. Bystydzienski and Sekhon (eds) Democratization and Womenís Grassroots Movements. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Baxtet, J. and E.W. Kane (1995) Dependence and Independence: A Cross-National Analysis of Gender Inequality and Gender Attitudesí, Gender & Society 9(2).
- Charrad, M. (1990) åState and Gender in the Maghribí Middle East Report 20 (March-April): 19-24.
- Emerson, M.O. (1996) åThrough Tinted Glasses: Religion World View, and Abortion Attitudesí Journal for Scientific Study of Religion 35(1): 41-55.
- Faqir, F. (1997) åEngendering Democracy and Islam in the Arab Worldí, Third World Quarterly 18(1): 165-74.

- Giacaman, R., I. Jad and P. Johnson (1996) åFor the Public Good? Gender and Social Citizenship in Palestineí, Middle East Report 26 (January-March): 11-16.
- Giugni, M.G. (1998) åWas it Worth the Effort? the Outcomes and Consequences of Social Movementsí, Annual Review of Sociology 24: 371-93.
- Hathaway, W. and D.S. Meyer (1993) åCompetition and Cooperation in Social Movement Coalitions: Lobbying for Peace in the 1980sí, Berkeley Journal of Sociology 38: 157-83.
- Hajnacki, M. (1997) åInterest Groupsí Decision to Join Alliances or Work Aloneí, American Journal of Political Science 41(1): 61-87.
- Human Rights Watch (2001) Human Rights Watch World Report 2001. New York: Human Rights Watch.
- Johnstone, R. (1992) Religion in Society: A Sociology of Religion, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Joseph, S. (1996) åGender and Citizenship in the Middle Eastern Statesí, Middle East Report 26 (January-March): 4-10.
- Kandiyoti, D. (1991) åWomen, Islam and the Stateí, Middle East Report 21 (November-December): 9-14.
- Kish, L. (1965) Survey Sampling. New York: John Wiley.
- Kusha, H.R. (1990) åMinority Status of Women in islam: A Debate Between Traditional and Modern Islamí, Journal Institute of Muslim Minority Affairs 11(1): 58-72.
- Mehdid, M. (1996) åEn-Gendering the Nation-State: Women, Patriarchy and Politics in Algeriaí, pp. 78-102 in S.M. Rai and G. Lievesley (eds) Women and the State: International Perspectives. London: Taylor and Francis.
- Mernissi, F. (1996) Womenís Rebellion an Islamic Memory. Atlantic Highlands, NJ: Zed Books.
- Meyer, K., H. Rizzo and Y. Ali (2001) åIslam, Womenís Organizations and Political Rights for Womení, pp. 111-27 in Paula Nesbitt (ed). Religion and Social Policy for the 21st Century. Walnut Creek, CA: AltaMira Press.
- Miles, A. (1996) Integrative Feminisms: Building Global Visions, 1960s-1990s. New York: Routledge.

- Moghadam, V. (2000) åTransnational Feminist Networks: Collective Action in an Era of Globalizationí, International Sociology 15 (1) 57-85.
- Nakanishi, H. (1998) åPower, Ideology, and Womenís Consciousness in Post-revolutionary Iraní, pp. 83-100 in H.L. Bodman and N. Tohidi (eds) Women in Muslim Socieities: Diversity Within Unity. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Pelak, C.F., V. Taylor and N. Whittier (1999) Gender Movements, pp. 147-75 in J. Saltzman Chafetz (ed.) Hand book of the Sociology of Gender. New York: Plenum.
- Rizzo, H. (2000) åIslam, Democracy and the Status of Women: The Case of Kuwaití, PhD thesis, Columbus, OH: The Ohio State University.
- Somerville, J. (1997) åSocial Movement Theory, Women and the Question of Interestsí, Sociology 31(4): 673-95.
- Suryakusuma, J. (1993) åOf Men and Mice. Of Women and Demons: Engendering Democracy in Asiaí, Paper Presented at the Transition to Democracy in Asia Seminar, Phuket, 28 May-1 June.
- Tetreault, M.A. and H. Al-Mughni (2000) åFrom Subjects to citizens: Women and The Nation in Kuwaití, pp. 143-63 in S. Ranchod-Nilsson and M.A. Tetreault (eds) Women, States and Nationalism: At Home in the Nation? New York: Routledge.
- Zeidan, J.T. (1995) Arab Women Novelists: Formative Years and Beyond.
- Albany, NY: State University of New York Press.